التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية ودوره في جذب الاستثمار الأجنبى المباشر إليها

د. عبير فرحات على(*)

المقدمة :

تشهد الساحة الاقتصادية الدولية منذ الخمسينات العديد من التغيرات التي يمكن أن يكون لها تأثيراً هاماً على العلاقات الاقتصادية الدولية ولعل من أهم هذه المتغيرات الاتجاه إلى التكتل الاقتصادي والذي لابد وأن يؤثر على الدول الإسلامية حيث تسعى التكتلات لتعظيم مكاسبها الاقتصادية وذلك على حساب الدول الخارجية عن نطاقها، مما يوجب على الدول الإسلامية التحرك في اتجاه التكامل والتعاون البناء والذي ينعكس إيجابياً على قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية والتي تقوم بدور هام في دفع عجلة التنمية بالدول النامية خاصة في ظل الدعوة إلى إلغاء المعونات التي التزمت الدول المتقدمة بتقديمها للدول النامية فيما مضى.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن التكامل لابد أن يتم أولاً مما يخلق مناخاً جاذباً للاستثمار الأجنبي ومن ثم تتزايد الاستثمارات الإسلامية البينية.

(*) مدرس الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجدير بالذكر أن الدراسة حاولت الإجابة على التساؤلات التالية :

أولاً: لماذا يعد التكامل بين الدول الإسلامية أمراً حتمياً في هذا التوقيت ؟ وما هي مقومات هذا التكامل ؟

ثانياً: ما هو موقع الدول الإسلامية من خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ؟

ثالثاً: كيف نجحت إندونيسيا وتركيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

رابعاً: كيف يؤدي التكامل بين الدول الإسلامية إلى تشجيع الاستثمارات البينية؟ وهل للمشروعات المشتركة دور في هذا المجال؟

فروض الدراسة :

قامت الدراسة على الفروض التالية :

١- هناك إمكانية حالية لنجاح التكامل بين الدول الإسلامية وذلك على الرغم من عدم نجاح تجارب التعاون بين الدول الإسلامية فيما مضى .

٢- إن تحقق التكامل بين الدول الإسلامية يدفع ويذيد من الاستثمارات البينية فيها وليس العكس.

٣- محدودية المشروعات الإسلامية المشتركة يرجع إلى افتقاد الدول الإسلامية لصندوق إنماء إسلامي خاص لتمويل هذه المشروعات .

أهداف الدراسة :

استهدفت الدراسات التعرف على :

١- مقومات نجاح التكامل بين الدول الإسلامية وتاريخ التعاون بينها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- نصيب الدول الإسلامية من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.
٣- تجربتين إسلاميتين ناجحتين في مجال جـذب الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشرة – إندونيسيا وتركيا ؟
٤- البدائل الممكنة لتمويل المشروعات الإسلامية المشتركة نظراً لكونها نواه للاستثمارات الإسلامية البينية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

حتمية ومقومات التكامل بين الدول الإسلامية

مقدمة :

يتسم العالم اليوم بكونه عالم الكيانات الكبرى ، فنجد الاتحاد الأوروبي الذي يضم دول غرب أوروبا ، الناقتا والتي تشمل دول أمريكا الشمالية والآسيان والذي يضم دول جنوب شرق آسيا إضافة لبعض التكتلات الأخرى في أمريكا اللاتينية (مجموعة ميثاق الآندين(*) – السوق المشتركة للمخروط الجنوبي(**) – واتحاد التكامل لأمريكا اللاتينية(***)) .

كذلك هناك بعض التجمعات في أفريقيا ، وبالتالي لم يعد هناك مكاناً لدولة تقف وحيدة أمام هذه الكيانات ومن ثم فإننا كعالم إسلامي ينبغي علينا التعاون والتكامل فيما بيننا لدفع عجلة التنمية ولنأخذ نصيبنا العادل من التقدم والرفاهية ومن المعروف أن الجات أباحت إقامة التكتلات والتجمعات الإقليمية وذلك بمقتضى المادة (٢٤) منها . أما الشرط الموضوعي الوحيد الذي اشترطته الاتفاقية هو ضرورة ألا تقل الامتيازات الممنوحة للدول الأعضاء في الترتيب الإقليمي عن تلك التي التزمت بها الدول الأعضاء بالفعل في إطار الجات ثم جاءت جولة أوروجواي ١٩٨٦– ١٩٩٣ وأكدت

(*) اتحاد جمركي يضم (بوليفيا ، بيرو ، كولومبيا ، اكوادور وفنزويلا)

(**) تضم (الأرجنتين ، البرازيل ، باراجواي وأوروجواي)

(***)منطقة للتجارة الحرة تضم (الأرجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، شيلي ، كولومبيا ، اكوادور ، المكسيك ، باراجواي ، بيرو ، أوروجواي وفنزويلا)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا المبدأ حيث أجازت للدول الأعضاء أن تكون أطرافاً في اتفاقيات أخرى لتحرير التجارة، وذلك **بشرط الجوار الجغرافي**(١)، وبالنسبة للدول الإسلامية يتحقق هذا الشرط حيث تتصل الدول الإسلامية الأفريقية ببعضها البعض وتتصل بشقيقاتها الآسيوية عن طريق البحر الأحمر ، كذلك تتصل الدول الإسلامية الآسيوية بشقيقاتها الأوروبية(٢).

مفاد ذلك كله :

أن الدول الإسلامية كدول نامية تعيش الآن عصر الكيانات الكبرى وتسعى للتخلص من التبعية الاقتصادية – وفي ضوء توافر شريط الجوار الجغرافي الذي تشترطه الجات – ليس أمامها إلا التعاون التكامل الاقتصادي.

وفيما يلي نستعرض أهم سمات التكامل بين الدول النامية:

أولاً : التكامل الاقتصادي بين الدول النامية:

يمثل التكامل الاقتصادي بين دول العالم الثالث الوسيلة التي تقضي على تبعيتها للدول الرأسمالية، إلا أن التكامل هنا ينبغي أن يعتمد على مناهج جديدة تراعى ظروف الدول الآخذة في النمو، وتعطي وزناً خاصاً لمشكلات الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لهذا الدول، ويعزز التكامل الاقتصادي قدرة الدول النامية على اتخاذ القرار الاقتصادي ويجعلها تؤثر بفعالية أكبر على

(١) أسامة المجدوب " الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش " الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ١٩٩٦ ، صـ ٣٩ .

(٢) د. رفعت السيد العوضي التكامل الاقتصلدي الإسلامي دار المنار ، ١٩٨٩، صـ ٢٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العوامل الحقيقة للإنتاج، فاتساع السوق عن طريق التكتل يتيح لها الاستفادة بمزايا الإنتاج الكبير وزيادة فرص تصريف المنتجات، مما يدفع رجال الأعمال نحو إقامة المشروعات الكبيرة التي تزيد طاقتها الإنتاجية عن الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية ، وبفضل الإنتاج تتمكن المنشآت من تخفيض التكاليف ورفع قدرتها التنافسية .

وتشترط نظرية التكامل الإقليمي بين الدول الآخذة في النمو ضرورة احتواء نموذج التكامل بينها على كل من التكامل الاقتصادي السلبي Negative Economic Integration (والذى يعنى تحرير التجارة البنية بين الدول الأعضاء) والتكامل الاقتصادى الايجابى Positive Economic Integration (والذى يعنى التنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسات التنمية الاقتصادية الإقليمية) وأن تتم هذه الخطوات بشكل متواز[٣]، حيث أن الاقتصار فى بناء نموذج التكامل الانمائى Development Integration Model على عناصر من التكامل الاقتصادى السالب دون تغذيته بعناصر من التكامل الاقتصادى الموجب من شأنه تحريك مستوى المنافسة المدمرة داخل المنطقة التكاملية، ويتوقف الموقف التنافسى للصناعات القائمة فى الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية على:

أ – الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

ب – سياسات الإعانات وترتيبات الصرف الأجنبي .

(٣) د. سامي عفيفي حاتم " قضايا معاصرة في التجارة والتنمية " الدار المصرية اللبنانية و القاهرة ، ١٩٩٤ ، صـ٤٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـ– التباين في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التنمية الاقتصادية فإذا ما أضير الموقف التنافسي للصناعة من جراء تكوين التكامل الاقتصادي فإن ذلك يرجع إلى التفاوت الكبير بين الدول الأعضاء في العوامل الثلاث السابقة والعقبات الناشئة عن وجودها قبل تكوين مشروع التكامل الاقتصادي.

وتقودنا التجربة العلمية إلى عدم نجاح التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية بنفس الدرجة التي حققتها نظيرتها بين الدول الصناعية المتقدمة ويرجع ذلك إلى عده أسباب لعل من أهمها(٤):

أ – تغليب الاعتبارات السياسية على المصالح الاقتصادية مما يولد الخلافات بين أعضاء التكتل .

ب – عدم وجود المؤسسات السياسية الراسخة التي تستطيع التعامل مع التكتلات الاقتصادية بنجاح وبمنأى عن التقلبات الداخلية .

جـ– تشابه الهياكل الاقتصادية لمعظم الدول النامية ، مما يجعل اقتصاداتها متنافسة وليست متكاملة .

د – عدم عدالة توزيع مكاسب التكتل الاقتصادي واستئثار عدد قليل من الأعضاء بمعظم هذه المكاسب ، مما يهدد استقرار التكتل واستمراره .

هـ– عدم وجود برامج زمنية متدرجة للتنفيذ والتي تسمح للأعضاء بتعديل القوانين الداخلية وتعديل هياكلها الاقتصادية ، حيث أن التكامل لن ينجح بتوافر حسن النوايا والأمنيات الطيبة فقط .

(٤) د. سلطان أبو علي " نحن والتكتلات الاقتصادية الأفريقية جريدة الأهرام المصرية ، ٢٠ أبريل ١٩٩٨ ، صـ ١٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و – استعجال النتائج الدنياميكية للتكامل – المتعلقة بتوليد وتنمية التجارة البينية وإيجاد نمط جديد من التخصص وتقسيم العمل _ مما يؤدي إلى إجهاضها ، حيث يحتاج الأمر إلى وقت ليس بالقصير .

أخيراً فإننا إذا أردنا إقامة تكتل ناجح بين دول نامية فعلينا أن نراعى عدة نقاط وهي :

أ – وجود مصالح مباشرة لكافة الأعضاء سواء اقتصادية أو سياسية .

ب – وجود جوانب تعويضية للأطراف الخاسرة لتشجيعها على الاستمرار في التكتل .

جـ– الجمع بين عناصر التكامل الإيجابي والسلبي .

د – وجود مؤسسات على درجة عالية من الكفاءة والفعالية مهمتها وضع إجراءات التكتل موضع التنفيذ .

فإذا ما تحقق التكامل فإن معيار نجاحه يتمثل في آثاره على تنمية اقتصاديات الدول المتكاملة . كذلك فإن التكامل بين الدول الإسلامية كأي تكامل له أثران على التجارة وهما :

الأول : الأثر الخلقي للتجارة Trade Creation[٥]: والذي يعني انخفاض تكلفة الواردات من الدول الإسلامية نتيجة لإزالة الرسوم الجمركية بينها – مما ينعكس على زيادة قدرة مستهلكي الدول الإسلامية على الاستهلاك وبالتالي زيادة رفاهيتهم .

الثاني : الأثر التحويلي Trade diversion : ومغزاه أن تحول الدول الإسلامية تجارتها من الدول خارج نطاق التكامل إلى الدول داخل نطاقه ،

(1) A.H. Augen “International Economics” Prentice Hall, 1996, P 255

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حتى وإن تنافي هذا مع استغلال المزايا النسبية وبالتالي الاستيراد من الدول ذات التكلفة الأعلى نظراً لأنها عضو في التكامل والتحول بذلك عن الدولة ذات الميزة النسبية والتكلفة الأقل لعدم عضويتها في التكامل .

هذا ولقد وضع الاقتصاديون بعض الشروط التي تجعل الأثر الخلقي أكبر من الأثر التحولي وبالتالي يصبح الأثر إيجابياً من قيام التكامل وتتمثل هذه الشروط فيما يلي(٦):

١ – كبر حجم دول التكامل تجعل الفرصة أكبر لأن يتضمن التكتل المنتجين الأقل تكلفة ومن ثم يزداد الأثر الخلقي.

٢ – يؤدي ارتفاع معدل التعارف قبل قيام الاتحاد إلى زيادة الأثر الخلقي نتيجة إزالة التشوهات الناتجة عنها بعد قيام التكامل .

٣ – انخفاض التعارف مع الدول خارج التكامل تؤدي إلى خفض الأثر التحويلي للتجارة .

وبالنظر إلى هذه الشروط نجدها متوفرة في التكامل بين الدول الإسلامية، فهذه الدول تتمتع بكبر الحجم (مساحة ، سكاناً ، ناتجاً محلياً) مما يزيد من الأثر الخلقي للتجارة . كما تشترك معظم هذه الدول في اتفاقات إقليمية تجعلها تخفض الحواجز بينها وبين أعضاء هذه الاتفاقات مما يخفض من الأثر التحويلي للتجارة . وبالتالي فالمحصلة النهائية لهذا التكامل ستكون في مصلحة الدول الإسلامية خاصة إذا ما قام التكامل بين الدول الإسلامية على

(٦) د. يمني الحماقي " محاضرات في الاقتصاد التطبيقي " مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أساس إقامة بنيان اقتصادي قوي للدول الإسلامية يضمن لها زيادة الدخول الحقيقية للمسلمين(٧).

وأخيراً فإننا عملاً بقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (الرعد: من الآية١١). ينبغي علينا العمل والتكاتف من أجل عالم إسلامي أفضل ليأخذ نصيبه العادل من الاستقرار والرفاهية وفي ظل عالم الكيانات الكبرى لا يتأتى هذا العمل إلا من خلال التكامل الاقتصادي الإسلامي. وقبل أن نتطرق لدراسة مقومات هذا التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية نستعرض في عجالة تاريخ التعاون الاقتصادي الإسلامي .

ثانياً : تاريخ التعاون الاقتصادي الإسلامي

١- التعاون الاقتصادي بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي:

بدأت منظمة المؤتمر الإسلامي في مارس ١٩٧٠ كمنظمة سياسية إلا أنه سرعان ما انتهت الدول الأعضاء إلى أن العمل السياسي المشترك لن يكتب له النجاح ولن تتحقق له الفعالية ما لم يكن مشفوعاً بعمل اقتصادي مشترك وبالفعل أكد ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي في فبراير ١٩٧٢ ، ضرورة التعاون من أجل الارتقاء باقتصاديات المجتمع الإسلامي ومساعدة الدول الأعضاء على تطوير طاقاتها الإنتاجية بنسق متسارع وبذلك تكون منظمة المؤتمر الإسلامي من السابقين إلى تأسيس تعاون الجنوب – الجنوب في المجال الاقتصادي .

(٧) د. عبد العليم عبد الرحمن " أسس المفاهيم الاقتصادية في الإسلام " إدارة الصحافة والنشر برابطة العام الإسلامي ، مكة ، ١٩٨٥ ، صـ ١٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا الصدد أنشىء عام ١٩٧٤ **صندوق التضامن الإسلامي** التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية . كما شهد نفس العام تأسيس أول مؤسسة تمويل تنموي وهي **البنك الإسلامي للتنمية** وتتمثل موارد في الأسهم التي تكتتب فيها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ويهدف البنك لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء مجتمعة ومنفردة(٨) وانطلاقاً من هذا الهدف فإن وظائف البنك تتمثل في المشاركة في رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات الإنتاجية بالدول الأعضاء وكذلك منح القروض لتمويل المشروعات الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام بالدول الأعضاء . كذلك يتحمل البنك مسئولية المساهمة في تمويل التجارة البينية ، كما يقدم المعونات الفنية للدول الأعضاء وإجراء الأبحاث اللازمة لإنشاء مشروعات مشتركة والتي يوليها البنك عناية خاصة باعتبارها دعامة قوية للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء .

في عام ١٩٧٨ تأسس **مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية** والتدريب للدول الإسلامية ومقره أنقره (بتركيا) الذي فتح مجال التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في القطاع الخاص .

في عام ١٩٧٨ تأسست **الغرفة الإسلامية للتجارة** والصناعة وتبادل السلع، ومن أهم أهدافها تعزيز المشروعات المشتركة بين القطاعات الخاصة في الدول الإسلامية .

(٨) د. حسين عمر " المنظمات الدولية " القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٣ ، صـ ٥٢٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عام ١٩٨١[٩] تأسس **المركز الإسلامي لتنمية التجارة** ومقره بالدار البيضاء للمساعدة في تنسيق السياسات التجارية التي تنتهجها الدول الأعضاء.

في عام ١٩٨١ أنشأ مؤتمر القمة الإسلامي الثالث **اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي** وكلفها بمتابعة تنفيذ ما تتخذه المؤتمرات الإسلامية من قرارات ودراسة كل الوسائل الممكنة لتدعيم التعاون بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي .

في عام ١٩٩٤ وبالتحديد في أغسطس تأسست المؤسسة **الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.**

٢- التعاون الاقتصادي في العالم الإسلامي خارج إطار منظمة المؤتمر الإسلامي.

المقصود هنا تعاون بعض الدول الإسلامية في إطار اتفاقيات لتحرير التجارة، الاستثمارات ... مثال ذلك دول التعاون الخليجي ، دول اتحاد المغرب العربي ، وانضمام ماليزيا واندونيسيا للأسيان كذلك انضمام دول المغرب الأفريقي (غينيا، غينيابيساو، موريتانيا، سيراليون، بوركينافاسو، مالي وتوجو) للتجمع الاقتصادي لدول أفريقيا Ecowas[*].

(٩) مسعود العالم شودورى «التعاون التنموى الإسلامي» مجلس التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز الأبحاث الاقتصادية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، ١٩٩٥م، صـ١٣٧.

(*) وقعت الاتفاقية في ٢٨ مايو ١٩٧٥ وبدا التنفيذ في يوليو ١٩٧٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تشترك كل من (الصومال ، جزر القمر ، السودان ، جيبوتي وأوغندا) في منطقة التجارة التفصيلية لدول وجنوب أفريقيا P.T.A(❁❁).

كذلك تشترك تركيا في اتفاق اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي .

مفاد ذلك كله:

أن الغالبية العظمى من الدول الإسلامية تشترك في اتفاقيات تكاملية بعيدة عن منظمة المؤتمر الإسلامي ولكل اتفاقية أهدافها التي تتعارض مع باقي الاتفاقيات حيث لا تعمل هذه الاتفاقيات تحت مظلة المؤتمر الإسلامي مما يضع الدول الإسلامية في موضع تنافس وليس تكامل . كما يؤدي هذا التنافس إلى تعقيد الوضع وزيادة صعوبة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية تحت مظلة المؤتمر الإسلامي . إلا أن هذا التعاون لا يعد مستحيلاً حيث تستطيع منظمة المؤتمر الإسلامي إيجاد التناسق بين أهدافها المرتبطة بالتكامل بين أعضائها وكذا تدابير التعاون الإقليمي الأخرى . حيث أنه في ظل عالم الكيانات الكبرى لا يمكن لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تطالب أعضائها بعدم الانضمام إلى تكتلات إقليمية .

هذا عن حتمية التكامل في ظل المؤتمر الإسلامي وكذا تاريخ التعاون الاقتصادي الإسلامي فماذا عن مقومات التكامل بين الدول الإسلامية .

للإجابة على هذا التساؤل نستعرض المقومات الاقتصادية أولاً ثم نتطرق لدراسة المقومات الأخرى وذلك على النحو التالي:

(❁❁)وقعت الاتفاقية في ديسمبر ١٩٨١ ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر ١٩٨٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : مقومات التكامل بين الدول الإسلامية:

١ – المقومات الاقتصادية للتكامل بين الدول الإسلامية[١٠]:

أ – حداثة عهد الاقتصاديات الإسلامية بالتنمية وقد يدفع البعض بأن اقتصاديات الدول الإسلامية تتشابه في أن معظمها يعتمد على الزراعة والصناعات الإستخراجية مما يؤدي إلى التنافس فيما بينها ويعرقل أي محاولة للتكامل، إلا أننا نذكر هنا أن دول الخليج العربي تتشابه هياكلها الاقتصادية وعلى الرغم من هذا حققت غيرها من الدول العربية في مجال التكامل الاقتصادي. بالتالي فإن هذه الدول الإسلامية تستطيع التنسيق فيما بينها بما يكفل تحسين الأداء الاقتصادي عن طريق الانتفاع بمزايا التخصص واتساع السوق .

ب – توافر الموارد الاقتصادية: حيث يمتد العالم الإسلامي في ثلاث قارات مما يمتعه بالتنوع المناخي والذي ينعكس على تنوع الموارد الاقتصادية خاصة الزراعية كذلك تتوافر المساحات الشاسعة القابلة للاستزراع إضافة للمراعي والغابات كما يتمتع العالم الإسلامي بتعدد مصادر الطاقة وتنوعها فينتج العالم الإسلامي أكثر من ثلث إنتاج العالم من البترول، كما تتوافر الخامات المعدنية الهامة كالحديد والنحاس والالومنيوم. فإذا أضفنا للموارد السابقة أهم هذه الموارد وهو الطاقة البشرية نجد أن العالم الإسلامي

(١٠) د.محمد عبد المنعم عفر ، د. أحمد فريد مصطفى "الاقتصاد الدولي" مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ ، صـ ٢٤٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا ينقصه سوى التنسيق بين هذه الموارد ليحسن استغلالها وذلك عن طريق التكامل الاقتصادي.

جـــ– اتساع حجم السوق: مما يحقق وفورات الحجم الكبير هذا الاتساع يقصد به كلاً من عدد السكان في الدول محل الدراسة والمساحة الجغرافيـــة التي يشغلها العالم الإسلامي والتي تمتد بين قارات العالم القديم الثلاث كذلك إجمالي الناتج المحلي . وفيما يلي نستعرض الناتج المحلي الإجمالي لـــبعض الدول الإسلامية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١)
الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول الإسلامية

بالمليون دولار

الدولة	١٩٩٠	١٩٩٩
ألبانيا	٢١٠٢	٣٠٥٨
بنجلاديش	٢٩٨٥٥	٤٥٧٧٩
بنين	١٨٤٥	٢٤٠٢
بوركينافاسو	٢٧٦٥	٢٦٤٣
مصر	٤٣١٣٠	٩٢٤١٣
اندونيسيا	١٤٤٢٦	١٤٠٩٦٤
إيران	١٢٠٤٠٤	١٠١٠٧٣
الكويت	١٨٤٢٨	٢٩٥٧٢
لبنان	٢٨٣٨	١٧٢٢٩
ماليزيا	٤٢٧٧٥	٧٤٦٣٤
مالي	٢٤٢١	٢٧١٤
موريتانيا	١٠٢٠	٩٥٩
المغرب	٢٥٨٢١	٣٥٢٣٨
السعودية	١٠٤٦٧٠	١٢٨٨٩٢
سيراليون	٨٩٧	٦٦٩
سوريا	١٢٣٠٩	١٩٣٨٠
تونس	١٢٢٩١	٢١١٨٨
تركيا	١٥١٠٤٢	١٩٢٧٥٧
تركمانستان	٦٣٣٣	٢٧٠٨
اليمن	٤٦٦٠	٦٧٦٩

Source : World Bank " World development Report " 200/2001

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنظر للجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

تزايد الناتج المحلي الإجمالي للدول الإسلامية منذ بداية التسعينات وحتى نهايتها وذلك باستثناء كل من (بوركينافاسو – إيران – موريتانيا – سيراليون – وتركمانستان)

تتراوح اقتصاد الدول الإسلامية ما بين دول صغيرة مثل (سيراليون، تركمانستان، بنين، مالي، بوركينافاسو واليمن) ودول كبيرة مثل (السعودية، اندونيسيا، إيران وتركيا) ودول تقع في المنتصف بين هاتين الفئتين وذلك مثل (مصر، الكويت، لبنان، ماليزيا، المغرب، تونس وسوريا) هذا التفاوت قد يجعل الدول الأغنى تبتعد وتحاول الانفراد بعيداً عن الدول الصغيرة الفقيرة خشية أن يؤدي اندماجها معها إلى توزيع خيراتها على هذه الدول. وذلك كما يحدث في الوطن العربي حيث تخشى دول الخليج العربي من أي تكامل عربي يوزع ثرواتها على الدول العربية .

٢ – المقومات غير الاقتصادية للتكامل بين الدول الإسلامية :

تشترك الدول الإسلامية جميعاً في دين واحد كان أسبق في دعوته للتعاون من هذه الدعوات الحديثة التي تستند إلى الجوار الجغرافي أو الولاء السياسي، فاعتبر الإسلام الأمة الإسلامية أمة واحدة لا تفصل بينها حدود[١١] وذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء:

(١١) د. محمود محمد الملى «السوق الإسلامية المشتركة » دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، غير مبين السنة ، صـ ١٥٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩٢]، قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

هذه الدعوة للتعاون بين المسلمين أصيلة في المفهوم الإسلامي وعلى الرغم من ذلك لم يتم التجارب معها حتى الآن ! إلا أن التقارب السياسي بين الدول الإسلامية في الوقت الحالي يدعونا للتفاؤل ، فليس هناك تعاون سياسي فعال لا يقترن بتعاون اقتصادي يجمع بين المصالح المشتركة لأعضائه وتقودنا التجربة إلى أن التعاون الاقتصادي يأتي كنتيجة لتوافر الإرادة السياسية وذلك كما حدث مع دول الاتحاد الأوروبي التي أجمعت على ضرورة التكامل لمواجهة الوزن النسبي المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية[١٢] كذلك فإن الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى ضم المكسيك فريسة سهلة إلى اتفاقية التجارة الحرة التي عقدتها مع كندا ، هو خوفها أن تقع المكسيك فريسة سهلة لأوروبا أو اليابان . كما يجدر بنا أن نذكر هنا أن الهدف الأساسي من تأسيس اتحاد جنوب آسيا (الآسيان)[١٣] كان سياسياً بالدرجة الأولى وهو مواجهة التوسع الشيوعي .

مفاد ذلك كله: أن الإرادة السياسية إذا ما توافرت لدى الدول الإسلامية فإنه سرعان ما تنعكس على التعاون الاقتصادي بينها. **هذا التعاون الذي لا نريد له أن يقتصر على مرحلة منطقة التجارة الحرة** وما تعنيه من إزالة

(12) Steven Husted "International Economics" third Edition, Harper Collins , London P.235

(١٣) عبير فرحات علي " التكتلات الاقتصادية وأثرها على علاقات مصر الاقتصادية الدولية " – دراسة مقارنة مع تركيا وإسرائيل رسالة دكتوراه مقدمة لكلية التجارة – جامعة عين شمس ، ٢٠٠٠ ، صـ ٤٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للحواجز الجمركية بين أعضائها وتحرير تجارتهم البينية. **بل إننا نأمل أن يمتد إلى مرحلة السوق المشتركة** وما يعنيه ذلك من إطلاق حرية الانتقال بين هذه الدول سواء بالنسبة للأفراد أو لرؤوس الأموال . فبالنسبة للأفراد هناك دولاً إسلامية تعاني زيادة السكان (مصر ، العراق ، اندونيسيا ، ماليزيا) كذلك هناك دولاً إسلامية أخرى تعاني نفس نقص السكان وبالتالي نقص العمالة مثال (دول الخليج ، ليبيا ....) هذه السوق المشتركة إذا ما تحققت ستحل بذلك مشكلة الدول ذات العجز السكاني وتلك ذات الفائض . أما فيما يختص بتحريات رؤوس الأموال فنتناولها في الجزء التالي من الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البحث الثاني
الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية

مقدمة :

نستطيع أن نميز هنا بين شقين :

الأول: يتعلق بالاستثمارات الأجنبية في الدول الإسلامية وهنا نجد أن الدول الإسلامية ستتنافس بطبيعة الحال لجذب هذه الاستثمارات الأجنبية . إلا أنها إذا ما تكاملت فإن تحرير قطاعها التجاري سيؤدي إلى اجتذابها لقدر أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر(١٤) الثاني: يتعلق بالاستثمارات البينية في الدول الإسلامية وهل يمكن أن تدفع بالتكامل الاقتصادي بينها ؟

وللإجابة على هذا التساؤل لابد وأن نتذكر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبحث دائماً عن الأسواق ذات الربحية الأعلى والمخاطر الأقل ، كذلك تسعى للاستثمار في الأسواق التي تتسم بالاتساع ، كل هذا يدفع بالمستثمرين إلى تفضيل الاستثمار داخل نطاق التكتل القائم لتجنب التعريفات الجمركية الخارجية المشتركة(❁) للاستفادة من أتساع السوق وضمانات حماية الاستثمارات . مما يعني **أن التكامل يتم أولاً ثم تبدأ عملية تبادل الاستثمارات بين الدول المتكاملة**، وليس العكس فالمستثمر صاحب رأس

(١٤) د. نبيل حشاد " الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي " الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، صـ ٢٤٥ .

(❁) الأثر الخلقي لتعريفة العوامل **Creation of tariff factories**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المال يبحث عن ربحيته أولاً وأخيراً ولا يدفع بأمواله في دولة معينة لتنميتها أو لزيادة التعاون بينها وبين دولته.

ومن ثم فإننا إذا أردنا استثمارات إسلامية بينية فعلينا أن نفعل التعاون والتكامل بين الدول الإسلامية أولاً لنخلق البيئة الجاذبة للاستثمارات الإسلامية. وغير الإسلامية كذلك حيث أن انضمام الدول الإسلامية إلى تكتل ما سيعطي مزايا الإنتاج الكبير وخفض التكاليف وتجنب الحواجز الجمركية بين هذه الدول لأي مستثمر أجنبي(*) ونحن أحوج ما نكون لهذه الاستثمارات الأجنبية لتمويل التنمية خاصة في ظل الاتجاه العالمي نحو إلغاء المعونات المقدمة للدول النامية (ومنها الإسلامية) .

أولاً : الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الإسلامية :

جدير بالذكر أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية تختلف من دولة لأخرى فنجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا > ٥% من أجمالي الناتج القومي لها بينما في اليابان وغينيا تتراوح نسبة الاستثمار ما بين ٣-٥ % من أجمالي الناتج القومي ، أما غالبية الدول الإسلامية مثل (أذربيجان ، الكاميرون ، غينيابيساو ، مصر، أندونيسيا ، قازاقستان ، لبنان ، المغرب ، عمان ، تونس ...) فتتراوح نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر فيها ما بين ١-٣ % من أجمالي

(*) على سبيل المثال زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البرتغال بانضمامها للاتحاد الأوروبي إلى أربعة أمثالها (١٩٨٦ – ١٩٩٥) ، كما زادت لأكثر من الضعف في أسبانيا لنفس الفترة ولنفس السبب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الناتج القومي[١٥]. ويتضح من المؤشرات السابقة أن الدول الإسلامية لا يزال أمامها الكثير من مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

خاصة وأن الأرقام تشير إلى أن دول شرق آسيا والمحيط الهادي تستحوذ على ٤٤% من الاستثنارات الأجنبية المباشرة في العالم بينما تستحوذ دول أوروبا الشرقية وآسيا الاوسطى على ١١% كذلك تستحوذ أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على ٣٤% أما الجزء القليل الباقي فتأخذ دول جنوب آسيا ٢% منه بينما يتبقى لإفريقيا والشرق الأوسط ٩%[١٦]. فإذا علمنا أن معظم الدول الإسلامية تتركز في كل من أفريقيا وآسيا ، سندرك بالطبع ضعف الوزن النسبي للاستثمارات الأجنبية في الدول الإسلامية نسبة إلى إجمالي الاستثمارات الأجنبية في العالم . وفيما يلي نستعرض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الإسلامية.

(15) IFC " Foreign direct Investment " Washington 1998. P.19.

(16) IFC MPD / SiS date base http : WWW . World bank . org.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تابع جدول (٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تابع جدول ٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

١- عدم استقرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الإسلامية وتذبذبها الدائم وذلك باستثناء عدد قليل من الدول (اندونيسيا وماليزيا) .

٢- تعد الدول الإسلامية مستقلة للاستثمارات الأجنبية أكثر منها مصدرة لها وذلك باستثناء (السعودية ، إيران ، سيراليون ، الصومال) والتي جاء صافي الاستثمارات الأجنبية فيها بالسالب في بعض سنوات الدراسة مما يشير إلى أن هذه الدول صدرت استثمارات للخارج بأكثر مما استقبلت منها . إلا أن انخفاض عدد الدول الإسلامية المصدرة للاستثمارات الأجنبية وعدم استقرار هذا الجزء المصدر ، يجعلنا لا نستطيع الاعتماد على هذه الدول في الاستثمار في باقي الدول الإسلامية والاستغناء بها عن الاستثمارات الأجنبية الأخرى .

٣- بالنسبة للدول الإسلامية الإفريقية نجد أن (تونس والمغرب) أحسنها حالاً في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية والذي قد يرجع إلى قرب هذه الدول من الاتحاد الأوروبي والعلاقات المشتركة التي أقامتها معه وبالتالي توجه الاستثمارات الأوروبية إليها[١٧] للاستفادة من إزالة التعريفات الجمركية بينها وبين الدول الأوروبية وكذا حرية انتقال رؤوس الأموال .

٤- أما عن الدول الإسلامية الآسيوية فنجد أن اندونيسيا وماليزيا وكذا تركيا هي أكبر هذه الدول من حيث جذبها للاستثمارات الأجنبية

(17) Drursilla K. Brown "Some Economic Effects Of The Free Trade Agreement Between Tunisia And The European Union" The Egyptian Center For Economic Studies , Cairo , 1997 , P.7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأكثرها استقراراً ، فلا نجد الاستثمارات الأجنبية تتذبذب فيها من عام لآخر بل نجدها في زيادة مستمرة . وحيث تشير الأرقام إلى نجاح اندونيسيا وتركيا في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحيث تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم مصادر تمويل التنمية في الدول النامية – ومنها الإسلامية – ينبغي علينا التعرض لتجربتي اندونيسيا وتركيا في هذا المجال لمحاولة الاستفادة منها في باقي الدول الإسلامية .

تجربة اندونيسيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

تذبذبت الاستثمارات الأجنبية في اندونيسيا نتيجة لتذبذب السياسات الحكومية بشأنها وذلك حتى استعانت اندونيسيا في أواخر الثمانينات ببرنامج الخدمات الاستثمارية للاستثمار الأجنبي لمؤسسة التمويل الدولية (IFC) لمساعدتها في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة – وقد تزامن هذا التعاون مع هبوط أسعار البترول والذي أوجب حتمية التأقلم مع هذا الهبوط وذلك بالابتعاد عن التركيز على البترول ، وإعطاء أهمية أكبر للقطاع الخاص مما دفع بالحكومة الاندونيسية إلى **تحرير السياسات وتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي** وبدء هذا التحسين بزيادة الحد الأقصى للملكية الأجنبية إلى ٩٥% بالنسبة للصناعات الموجهة نحو التصدير في شرق اندونيسيا ، والتي تستخدم تكنولوجيا متقدمة كذلك تم منح معاملة الشركات الوطنية للشركات التي تبلغ الحصة المحلية فيها ٤٥% أو أكثر وفي عام ١٩٨٧ أصبح المستثمرون الأجانب قادرون على التوسع في حدود ٣٠% من الطاقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنتاجية القائمة دون الحاجة إلى ترخيص جديد ، كما زيد عدد القطاعات المفتوحة أمام الاستثمارات الأجنبية بحيث شملت السياحة وصناعة الملابس الجاهزة والكيماويات والآلات . وسمح باستيراد المعدات المستعملة ، وفي عام ١٩٨٩ خفضت القائمة السلبية بالقطاعات المستبعدة من الاستثمار الأجنبي المباشر من ٦٤ قطاعاً إلى ٣٥ قطاع أهمها قطاع التوزيع بالتجزئة. وفي عام ١٩٩٤ تنبت الحكومة الاندونيسية مجموعة من الإجراءات الجزئية لتحرير السياسات لعل من أهمها تخفيف القيود التنظيمية والسماح للأجانب بتملك نسبة ١٠٠% من الاستثمارات وتركت لهم تقدير حجم التي يجب أن تباع للمحليين بعد ١٥ سنة من إنشاء المشروع ، كما فتحت الحكومة الاندونيسية الباب أمام المشروعات المشتركة للاستثمار في القطاعات المصلحة العامة والتي كانت مغلقة أمام الاستثمارات الأجنبية ، كما ألغت شرط الحد الأدنى لرأس المال الذي كان سارياً منذ عام ١٩٦٧ . **وجدير بالذكر** أنه وفي إطار تكامل الإنتاج في منطقة جنوب شرق آسيا اجتذبت اندونيسيا الاستثمارات الأجنبية المباشرة (لاسيما من اليابان) لإنتاج مجموعة كبيلاة من المنتجات الصناعية والاستهلاكية الموجهة للتصدير ، إلا أنه وعلى الرغم من الإصلاحات التي تبنتها اندونيسيا في عام ١٩٩٤ شهدت تباطؤاً نسبياً في الاستثمارات الأجنبية نتيجة الركود الاقتصادي في اليابان (عام ١٩٩٢) وتوقف نمو الاستثمارات المباشرة اليابانية في الخارج.

أما عن **دور برنامج الخدمات الاستثمارية للاستثمار الأجنبي** ، فقد عمل البرنامج مع حكومة اندونيسيا منذ عام ١٩٨٨ ، حين استعرض لأول مرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإطار التنظيمي الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر بالتعاون مع البنك الدولي . وفي الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩٠ ، استعرض البرنامج السياسات والأطر التنظيمية المعيقة للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة ، وقام البرنامج بالمساعدة في إعادة توجيه مؤسسة الاستثمار الوطنية وتحويلها من الدور التنظيمي إلى الدور الترويجي اعتباراً من عام ١٩٩١ . وفي عام ١٩٩٥[١٨] قدم البرنامج المشورة بشأن قضايا الاستثمار ، ولاسيا المتعلقة بالقيود على الملكية .

هذا عن تجربة اندونيسيا فماذا عن تجربة تركيا في هذا المجال وهي دولة إسلامية لها ظروفها الخاصة التي تختلف عن اندونيسيا كدولة من دول جنوب شرق آسيا والتي تمتعت بظروف دفعت بها للأمام حتى أصبحت نموراً .

وعلى الرغم من أن تركيا بدأت بتشجيع الاستثمارات الأجنبية منذ أوائل الخمسينيات بصدور القانون رقم ٦٢٢٤ – في يناير ١٩٥٤ – للاستثمارات الأجنبية إلا أنه لم يحقق نجاحاً يذكر حتى الثمانينات حيث أن المعوقات البيروقراطية قد أعاقت المسيرة ، كذلك تعدد الوزارات والهيئات المشتركة في عملية منح التراخيص الاستثمارية للشركات الأجنبية ، إلا أن الوضع قد تغير مع نهاية الثمانينات وتبنت الحكومة التركية سياسة جديدة للاستثمار وخصصت للاستثمارات الأجنبية هيئة مستقلة " هيئة الاستثمارات الأجنبية " التابعة لرئيس مجلس الوزراء والمسئولة عن تقديم المساعدة للمستثمرين

(18) **M.pangestu "Evolution of liberalizing policies Affecting investment follows is the Asian pacific" paper prepared for FDI implications for Asia and pacific , 1995. p.56 .**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأجانب بدراسة المشروعات الاستثمارية وإصدار التصاريح وتنظيم تنفيذ المشروعات ومنذ ١٩٨٥[١٩] **وقعت تركيا العديد من اتفاقيات حماية الاستثمارات** الأجنبية والتي اشتملت على إشكال الحماية التي تكفلها الحكومة التركية للاستثمارات الأجنبية وكذا هيكل الاستثمار الأجنبي للمستثمرين الأجانب في تركيا ، كذلك **وقعت تركيا اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي**، إلا أن الوزن النسبي للدول الإسلامية في هذه الاتفاقيات التي تعقدها تركيا ضعيف للغاية ! فعلى سبيل المثال لم يكن هناك سوى الكويت كدولة مسلمة من بين أكثر من ٢٦ دولة عقدت معها تركيا اتفاقيات لحماية الاستثمارات!

إضافة لهذه الاتفاقيات فقد عمدت الحكومة التركية **إلى سياسة مرنة للاستثمار** الأجنبي فسمحت بمساهمة رأس المال الأجنبي بنسبة ١٠٠% في القطاعات المفتوحة أمام المستثمرين الأتراك كذلك ألغت الالتزام بضرورة تصدير نسبة من منتجات الشركات الأجنبية ، وأمنت رأس المال الأجنبي وأعطته حق التحويل للخارج في حالة التصفية أو بيع المشروعات . وقد جاءت هذه السياسة بنتائج طيبة حيث تضاعفت الاستثمارات الأجنبية في تركيا . وحافظت تركيا على استقرار هذه الاستثمارات .

مفاد ذلك كله: أن اجتذاب الدول الإسلامية للاستثمارات الأجنبية أمر وارد شريطة أن تتبنى هذه الدول سياسات مستقرة وناجحة لجذب هذه الاستثمارات كما حدث في اندونيسيا وتركيا .

ثانياً : الاستثمارات الإسلامية البينية :

(19) **General Directorate of foreign investment "Investing in turkey" Istanbul, May 1993 , p.2.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الرغم من عدم وجود بيانات منتظمة نستطيع الاستناد إليها، إلا أننا يمكننا استعراض التجارة البينية للدول الإسلامية كمؤشر للعلاقات الاقتصادية البينية لها ، وبالاستناد كذلك للوضع بين الدول العربية الإسلامية حيث تراوحت التجارة العربية البينية بين ٨% إلى ١٠% من إجمالي التجارة العربية خلال التسعينات بينما لم تتعد الاستثمارات العربية البينية ٠,٢٥% من إجمالي الاستثمارات العربية في الخارج لنفس الفترة والحقيقة التي نستطيع استخلاصها هنا هي أن التجارة البينية هي أكثر العلاقات الاقتصادية سهولة في الواقع العملي أما الاستثمارات البينية فليست كذلك وعلى الرغم من أن الأرقام السابقة تشير إلى ضعف التجارة العربية البينية إلا أنها بالتأكيد أفضل حالاً من الاستثمارات العربية البينية . وفيما يلي نستعرض التجارة البينية للدول الإسلامية كي نستطيع من خلالها الحكم على واقع العلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية .

جدول رقم (٣)

حجم التجارة البينية للدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية

لعام ١٩٩٨ (١٤١٨-١٤١٩هـ)

	الدول	الصادرات البينية	إجمالي الصادرات	النسبة المئوية٪*	الواردات البنية	إجمالي الواردات	النسبة المئوية٪*
١	اذربيجان	٢٨٨	٦٩٩	٤١,٢	٥٥٦	١,٦٠١	٣٤,٧
٢	الأردن	٥٩٩	١,٣٤٨	٤٤,٤	٧٢٨	٣,٩١٣	١٨,٦
٣	افغانستان	٠٤٣	١٤٣	٣٠,١	١٥٥	٤٩٥	٣١,١
٤	البانيا	٣	٢٥٥	١,٢	٥١	٨٦٥	٥,٩
٥	الإمارات العربية المتحدة	٣,٣٣١	٢٥,٣٤١	١٣,٢	٤,٥٩٤	٣٢,٨٨٢	١٤,٠
٦	اندونيسيا	٤,٦٤٥	٥٤,٣٤١	٨,٥	٢,٨٢١	٢٩,١٨٥	٩,٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الدول	الصادرات البيئية	إجمالي الصادرات	النسبة المئوية٪*	الواردات البنية	إجمالي الواردات	النسبة المئوية٪*
٧	أوغندا	١٥	٤١٦	٣,٦	٤٤	٨٩٠	٤,٩
٨	إيران	١,٤٠١	١٢,٨٦١	١٠,٩	١,٢٢١	١٣,١٠٧	٩,٣
٩	باكستان	١,٤٠٦	٨,٤٣٣	١٦,٧	٣,١٣٠	٩,٣٠٨	٣٣,٦
١٠	البحرين	٨١٥	٣,١١٧	٢٦,١	٥٢١	٢,٨٣١	١٨,٤
١١	بروناى	١١	١,٩٨٥	٠,٦	٣١٤	٢,٣٩٤	١٣,١
١٢	بنجلاديش	١٨٧	٣,٨٢٢	٤,٩	٥٥٠	٦,٨٦٣	٨,٠
١٣	بنين	٤٦	٢٤٦	١٨,٧	٥١	١,٠٤٨	٤,٩
١٤	بوركينافاسو	٢٦	١٩١	١٣,٦	٢٦	٦٤١	٤,١
١٥	تركمانستان	٣٤٣	٥٧٥	٥٩,٧	٥٤٧	١,١١٦	٤٩,٠
١٦	تركيا	٤,٣٨٣	٢٦,٩٧٤	١٦,٢	٤,٢٢٤	٤٥,٩٣٥	٩,٢
١٧	تشاد	٣	١٢٤	٢,٤	٤٠	١٥٣	٢٦,١
١٨	توجو	٧٩	٤٢٠	١٨,٨	٩٥	١,١٠٦	٨,٦
١٩	تونس	٤٨٨	٥,٧٤٨	٨,٥	١,٠٧٦	٨,٨٢٧	١٢,٢
٢٠	الجابون	٦٩	٢,٢٢٣	٣,١	١٠٤	١,١٧١	٨,٩
٢١	جامبيا	٤	١٢٨	٣,١	٣٠	٣٤١	٨,٨
٢٢	الجزائر	٧٤١	١٠,٩٩١	٦,٧	٧٨٨	٩,٩٢٧	٧,٩
٢٣	جيبوتي	١٠١	١٢٥	٨٠,٨	٧٥	٥١٤	١٤,٦
٢٤	السعودية	٤,٨٥٦	٤١,٤٢٤	١١,٧	٣,٧٤٢	٤٢,٤٤٣	٨,٨
٢٥	السنغال	١٥٣	٥٣٦	٢٨,٥	١٩٢	١,٦٥٠	١١,٦
٢٦	السودان	٢٣٨	٥٤٦	٤٣,٦	٦٦٠	١,٩٧٦	٣٣,٤
٢٧	سوريا	١,١٠٥	٢,٨٩٠	٣٨,٢	٥٢٥	٣,٨٩٥	١٣,٥
٢٨	سورينام	١	٤٣٦	٠,٢	٢	٥٥٢	٠,٤
٢٩	سيراليون	١	١٤٧	٠,٧	١٦	٢٠٠	٨
٣٠	الصومال	١٨٠	١٩٧	٩١,٤	١٣١	٢٨٠	٤٦,٨
٣١	طاجيكستان	٣٤٣	٥٧٧	٥٩,٤	٤٣٢	٧٣٨	٥٧,٣
٣٢	العراق	١١	٣,٩٥٩	٠,٣	٩٥	١,٣٣٨	٧,١
٣٣	عمان	١٨٧	٤,٤٢٤	٤,٢	١,٤٨٨	٥,٠٩٧	٢٩,٢
٣٤	غينيا	٤٥	٨١٤	٥,٥	٣٧	٧٤٠	٥,٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الدول	الصادرات البينية	إجمالي الصادرات	النسبة المئوية٪*	الواردات البنية	إجمالي الواردات	النسبة المئوية٪*
٣٥	غينيابيساو	١	٧٥	١,٣	١٥	٩٣	١٦,١
٣٦	فلسطين	–	–	–	–	–	–
٣٧	قازاقستان	٧١٣	٤,٨٥٢	١٤,٧	٥٨٠	٥,٢٥٨	١١
٣٨	قرغيزيا	٦٥	٥١٣	١٢,٧	٢٦٨	٨٤١	٣١,٩
٣٩	قطر	٤٢٩	٤,٩١١	٨,٧	٥٩٢	٣,٨٤٢	١٥,٤
٤٠	القمر	–	٤	–	١٠	٤٨	٢٠,٨
٤١	الكاميرون	١٥٨	٢,٠٢٦	٧,٨	٢٠٣	١,٧٠٢	١١,٩
٤٢	الكويت	٦٢٦	٧,٩٢٢	٧,٩	٣٨٣	٧,٤٨٩	٥,١
٤٣	لبنان	٣٤٨	٧١٦	٤٨,٦	٨٠٥	٧,٠٦٠	١١,٤
٤٤	ليبيا	٩٤١	٧,٠٥٢	١٣,٣	٦٣٢	٣,٥٦٠	١٧,٨
٤٥	المالديف	٧	٩٨	٧,١	١٦٧	٤٣٣	٣٨,٦
٤٦	مالي	٢٤	٢٦٦	٨,٤	٦٣	١,٢٣٧	٥,١
٤٧	ماليزيا	٤,٣٩٧	٧٣,٤٧٠	٦	٢,١٤٣	٥٨,٣١٩	٣,٧
٤٨	مصر	١١٩	٤,٨٩٩	٢,٤	١,٧٣٨	٢٢,١٠٠	٧,٩
٤٩	المغرب	٢٤٦	٤,٦٣٤	٥,٣	٧٤٤	٨,٤٢٧	٨,٨
٥٠	موريتانيا	٣٤	٤٩٩	٦,٨	٨٧	٣٩١	٢٢,٣
٥١	موزمبيق	٣	٢٧١	١,١	١٠٤	١,٣٦٠	٧,٦
٥٢	النيجر	٩	٢٧١	٣,٣	٤١	٦٣٠	٦,٥
٥٣	اليمن	١٨٠	١,٤٩٧	١٢	٨٣٣	٢,١٦٧	٣٨,٤
	المجموع	٣٤,٤٤٧	٣٣٠,٣١٢	١٠,٤	٣٨,٤٦٠	٣٥٨,٩٧٩	١٠,٧

- نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات البينية (فوت) ونسبة الواردات البينية (سيف) .

المصدر: الكتاب السنوي لإحصاءات التجارة – صندوق النقد الدولي – ١٩٩٩م

وبالنظر للجدول السابق نجد أن :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجارة البينية للدول الأعضاء في البنك لم تتعد ١٠%[٢٠] وهي نسبة ضعيفة جداً .

وهناك (١٣) من الدول الأعضاء شكلت صادراتها أكثر من ٢٥% من إجمالي الصادرات في عام ١٩٩٨م[٢١]. ومع ذلك فإن الحجم الإجمالي لتجارتها البينية كان صغيراً نسبياً (٤,١٦ مليار دولار أمريكي) أي نسبته نحو ١٣% من إجمالي التجارة البينية بين جميع الدول الأعضاء في البنك . ومن حيث القيمة بالدولار، فقد كانت اندونيسيا وماليزيا والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة هي الدول الأعضاء الخمس الكبرى التي أسهمت أسهاماً كبيراً في التجارة البينية في عام ١٩٩٨م . ومن بين إجمالي الصادرات البينية لجميع الدول الأعضاء في البنك ، التي بلغت قيمتها ٣٤,٥ مليار دولار أمريكي ، فقد بلغ اسهام هذه الدول الخمس ٢١,٦ مليار دولار أمريكي ، وهو يعادل ٦٣% من إجمالي الصادرات البينية. وبعبارة أخرى ، فإن الحصة المجمعة للصادرات البينية للدول الأعضاء الأخرى ، وعددها (٤٨) كان أقل بكثير من حصة هذه الدول الخمس الكبرى. ومما تجدر ملاحظته أن الصادرات البينية التي بلغت قيمتها ٢١,٦ مليار دولار أمريكي قد كونت فقط ما نسبته ٩,٨% من إجمالي صادرات هذه الدول ، التي بلغت ٢٢١,٤ مليار دولار أمريكي . وبذلك فإن أكثر من ٩٠% من هذه الصادرات اتجهت إلى دول غير أعضاء .

(٢٠) البنك الإسلامي للتنمية ، التقرير السنوي ، ١٩٩٩-٢٠٠٠ ، صـ٨٧ .

(٢١) هي: أفغانستان، وأذربيجان، وتشاد، والبحرين، وجيبوتي، والأردن، ولبنان، والسنغال، والصومال، والسودان، وسوريا، وطاجيكستان، وتركمانستان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبين إحصاءات التجارة من حيث الاستيراد ، أن إجمالي قيمة الواردات في العام ١٩٩٨م كانت ٣٥٩ مليار دولار أمريكي ، شكلت الواردات البينية منها ٣٨,٥ مليار دولار أمريكي فقط (١٠,٧%) وقد كونت واردات (١٤) دولة من الدول الأعضاء الأخرى نسبة تزيد على ٢٠%[٢٢]. ولكن اقتصاد معظم هذه الأعضاء كان صغيراً نسبياً ومن جهة أخرى، فإن الدول الخمس المذكورة آنفاً هي أكثر الدول الأعضاء نمواً ، فقد بلغت وارداتها الإجمالية في عام ١٩٩٨ حوالي ٢٠٨,٨ مليار دولار أمريكي وكان خط الواردات البينية منها ١٧,٥ مليار دولار أمريكي أي ما نسبته ٨,٤% وبالنظر إلى مؤشرات التجارة البينية الإسلامية ومثيلتها العربية ، لا نجد اختلافاً يذكر مما يجعلنا نستنتج أن الاستثمارات الإسلامية البينية لن تكون أفضل حالاً من الاستثمارات العربية البينية. **فكيف إذن ننميها وما هو دور البنك الإسلامي للتنمية في هذا المجال؟** هذا أما سنحاول الإجابة عليه في السطور التالية:

كما سبق وأن ذكرنا فإن الاستثمارات الإسلامية ستتجه للدول الإسلامية. إذا وجدت المناخ الجاذب للاستثمار وألغيت الحواجز والقيود الجمركية وبالتالي فإن تحرير التجارة ينبغي أن يسبق تحرير انتقال عوامل الإنتاج ، وبالتالي فإنه وعلى الرغم من محدودية دور البنك الإسلامي للتنمية في تنمية الاستثمارات البينية ، إلا أن دوره في النهوض بالتجارة البينية يعد مساهمة غير مباشرة في دفع الاستثمارات البينية . وفي هذا الصدد يساهم البنك

(٢٢) هي: أفغانستان، وأذربيجان، والقمر، وجمهورية قيرغيز، والمالديف، وموريتانيا، وعمان، وباكستان، والصومال، والسودان، وطاجيكستان، وتركمانستان، والجمهورية اليمنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامي للتنمية في تمويل التجارة البينية ، كما يقدم البنك المساعدة الفنية للدول الأعضاء، كذلك فإن تنمية دور البنك الإسلامي في تمويل المشروعات المشتركة يعد خطوة ضرورية لزيادة الاستثمارات الإسلامية البينية .

ومن خلال شبكة نظم معلومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، يستطيع البنك الإسلامي من خلال أجهزته[٢٣] – توفير البيانات عن مناخ الاستثمار بالدول الإسلامية والترويج للاستثمارات البينية.

وجدير بالذكر أنه رغبة من البنك الإسلامي للتنمية في أن يكون له دور فعال في مجال تنمية الاستثمارات البينية الإسلامية **فقد أنشأ في عام ١٩٩٤ المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات** برأس مال ١٥٠ مليون دولار أمريكي ساهم البنك بنصفه وساهمت ٢٧ دول من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي بالباقي ، وقد بدأت المؤسسة أعمالها في يوليو ١٩٩٥ ولعل من أهم أهدافها:

١- توفير التأمين لائتمان الصادرات لتغطية عدم دفع قيمة الصادرات الناتج عن المخاطر التجارية أو غير التجارية.

٢- توفير التأمين وإعادة التأمين للاستثمار وذلك ضد المخاطر القطرية (الحروب، المصادرة، تحويل العملة ونقض العهود)

(٢٣) المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، محفظة البنوك الإسلامية، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وصندوق حصص الاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما نرى فإن هذه الأهداف لابد وأن تجع الدول الإسلامية علـــى زيـــادة الاستثمارات البينية وقد تكون البداية الملائمة لها من خـــلال المشـــروعات المشتركة.

ثالثاً: المشروعات المشتركة كخطوة نحو انتقال رؤوس الأموال بين الدول الإسلامية:

يتميز العالم الإسلامي بوجود الفوائض المالية لدى مجموعة من الـــدول ذات القدرة المحدودة على استيعابها حيث تفتقر للكوادر الفنيـــة والطاقـــات البشرية، عل العكس هناك دول إسلامية تتوافر بها هذه الكوادر وتعاني عجزاً مالياً كما أن لديها القدرة على استيعاب الفوائض المالية . وتشير التجربة إلى عدم نجاح تجربة المشروعات الإسلامية المشتركة والذي قد يرجـــع لعـــده عوامل لعل من أهمها[٢٤]:

١- انتقاء المصلحة الاقتصادية المباشرة لبعض الأعضاء المســـاهمين فـــي المشروع وضعف الإمكانيات التمويلية لدى البعض الآخر .

٢- تأثير القائمين على المشروعات المشتركة بالاعتبارات السياسية ولهـــم دون الاعتبارات الاقتصادية .

٣- مساهمة الدول العربية البترولية في معظم المشروعات المشتركة بنســـبة مرتفعة عن باقي مساهمات الدول ، مما يجعلها تستحوذ علـــى معظـــم

(٢٤) د. إسماعيل عبد الرحيم "التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية" الاتحاد الـــدولي للبنوك الإسلامية، السعودية، غير مبين السنة، صـــ ٣٤٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراكز الإدارية في المشروع رغم عدم توافر العناصر الإدارية المتخصصة لديها .

٤- عدم فاعلية الدور الذي تقوم به الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع وكذا محدودية دور البنك الإسلامي للتنمية في مجال تمويل المشروعات الإسلامية المشتركة .

ونحن نرى أنه وفي ضوء التقارب السياسي الحالي بين الدول الإسلامية وتعالي الدعوات لإقامة السوق الإسلامية المشتركة نستطيع أن نبدأ بهذه المشروعات المشتركة وليكن عن طريق تمويل **صندوقى الإنماء والنقد العربي** للمشروعات(۞) الإسلامية المشتركة في مجال الصناعة والبنية الأساسية. وبهذا نبتعد عن سيطرة بعض الدول على هذه المشروعات. وجدير بالذكر أننا لم نقترح أن تمويل صناديق التنمية المجودة لدى بعض الدول الإسلامية هذه المشروعات المشتركة لأن هذه الصناديق قطرية وبالتالي لن نتغلب هنا على كل من مشكلة استحواذ عدد قليل من الدول على رأسمال وإدارة هذه المشروعات المشتركة. وكذا تغليب الاعتبارات السياسية لدول بعينها.

كما نرى أنه لا مانع من مساهمة رأس المال الأجنبي في هذه المشروعات الإسلامية المشتركة فطالما أننا نسعى لجذب الاستثارات الأجنبية فيحسن هنا أن تكون هذه الاستثمارات في شكل مشروعات مشتركة يسهل على الدول المضيفة مراقبتها حتى تتمشى مع الأهداف الاقتصادية لها ، كذلك يشترط هنا لتحصل الدولة المضيفة على أقصى فوائد الاستثمار الأجنبي أن تنمي قدرتها

(۞) كبديل لعدم توافر ثصندوق إنماء إسلامي! لحين إنشاء مثل هذا الصندوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفاوضية لتتوصل إلى أفضل الشروط في تعاملها مع الشريك الأجنبي بما لا يسمح معه بأن يستغل هذا المستثمر الأجنبي مواردها وخيراتها في تحقيق منفعة خاصة له تتعارض مع أهداف الدولة المضيفة .

وأخيراً فإن هذه المشروعات المشتركة كصورة من صور الاستثمارات البينية إذا ما قامت على كاهل الأفراد فإن ذلك يتطلب أن تهيىء الحكومات الإسلامية الظروف التي تشجع مواطنيها على مشاركة إخوانهم المسلمين في الدول الشقيقة وذلك بعقد لقاءات دورية بين رجال الأعمال في هذه الدول في شكل مؤتمرات أو ندوات تسمح بتعرف هؤلاء المستثمرين على فرص الاستثمار المتاحة في الدول الأخرى ومدى استعداد أقرانه في هذه الدول لمشاركته . كما ينبغي أن تقوم السفارات ومكاتب التمثيل التجاري في الدول الإسلامية بدور نشط في تعريف الرأي العام في البلد المضيف بمناخ الاستثمار وفرص الكسب في بلدهم الأم. والعمل على تسهيل الاتصال بين رجال الأعمال في دولتهم وهؤلاء في الدولة المضيفة وتوفير ضمانات الاستثمار الأزمة لتشجيع الأفراد على القيام بمثل هذه المشروعات المشتركة، مما يرفع عبء تمويلها عن الحكومات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

أولاً : المراجعة العربية :

١- أسامة المجدوب " الجات ومصر والبلدان العربية من هاتفات إلى مراكش " الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ١٩٩٦.

٢- د. إسماعيل عبد الرحيم " التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية " الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، السعودية ، غير مبين السنة .

٣- البنك الإسلامي للتنمية ، التقرير السنوي ، ١٩٩٩- ٢٠٠٠ .

٤- د. حسين عمر " المنظمات الدولية " القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٣ .

٥- رفعت السيد العوضي " التكامل الاقتصادي الإسلامي " دار المنار ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

٦- سامي عفيفي حاتم " قضايا معاصرة في التجارة والتنمية " الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

٧- سلطان أبو علي " نحن والتكتلات الاقتصادية الأفريقية " جريدة الأهرام المصرية ، ٢٠ إبريل ١٩٩٨ .

٨- شادي جيندوروك " التعاون الاقتصادي بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي " مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، مركز الأبحاث الاقتصادية والتدريب للدول الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٩- د. عبد الرحمن يسري " مراحل التكامل الاقتصادي الإسلامي في إطار الظروف المعاصرة " مجلة الاقتصاد الإسلامي يصدرها بنك دبي ، فبراير ١٩٩٢ .

١٠- د. عبد العليم عبد الرحمن " أسس المفاهيم الاقتصادية في الإسلام " إدارة الصحافة والنشر برابطة العام الإسلامي ، مكة ، ١٩٨٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١- عبير فرحات علي " التكتلات الاقتصادية وأثرها على علاقات مصر الاقتصادية الدولية " دراسة مقارنة مع تركيا وإسرائيل رسالة دكتوراه مقدمة لكلية التجارة – جامعة عين شمس ، ٢٠٠٠ .
١٢- مجلس الشورى " السوق العربية المشتركة " التقرير المبدئي ، ٢٠٠٠ .
١٣- محمد عبد المنعم عفر ، د. أحمد فريد مصطفى " الاقتصاد الدولي " مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ .
١٤- محمود محمد الملى " السوق الإسلامية المشتركة " دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، غير مبين السنة .
١٥- مسعود العالم شودورى " التعاون التنموي الإسلامي " مجلس التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، مركز الأبحاث الاقتصادية والتدريب للدول الإسلامية ، أنقره ، ١٩٩٥ .
١٦- نبيل حشاد " الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي " الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
١٧- د. يمني الحماقي " محاضرات في الاقتصاد التطبيقي " مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : المراجع الأجنبية :

(1) A.H. Augen " international Economics " prentice Hall , 1996 .
(2) Drursilla K. Brown “Some Econmic effects of the free trade Agreement between Tunisia and the Eurobran union” the Egybtian center for Economic studies , Cairo , 1997 .
(3) General Directorate of foreign investment “Investing in turkey” Istanbul , May 1993 .
(4) IFC “ Foreign direct Investment “ Washington 1998 .
(5) IFC MPD/ SiS date base http : WWW .World bank .org.
(6) M. Pangestu “Evolution of liberalizing policies Affecting investment follows in the Asian pacific” paper prepared for FDI implications foe Asia and pacific, 1995 .
(7) Steven Husted “International E conomics” third Edition, Harper Collins, London .
(8) World bank “ World development Repot 2000/2001”
(9) World bank “Global development Finance” country tables, 2000 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم ١

البنك أو المؤسسة المصرفية	١٩٩٧					١٩٩٨					١٩٩٩				
	إجمالى الأصول	الودائع	الاستثمارات	الاتفاق	صافى الربح	إجمالى الأصول	الودائع	الاستثمارات	الأنفاق	صافى الربح	إجمالى الأصول	الودائع	الاستثمارات	الأنفاق	صافى الربح
(١) البنك الإسلامى اليمنى Islamic Bank of Yemen $	٢٠,٣٢ مليون	١٦,١٢ مليون	٤,٣١ مليون	٠,٦٢ مليون	٠,١ مليون	٢٣,٣١ مليون	١٨,٧ مليون	٣,٤٦ مليون	٠,٤٧٨ مليون	٠,٤٢٨ مليون	–	–	–	–	–
(٢) بنك الخليج الدولى Gulf International Bank B.B.C (البحرين) $	٩,٥ مليار	–	٢٦,٧ مليون	٤٦,٧ مليون	٣٣,٤	١٠,٢ مليار	–	٢٥,٦ مليون	٥٢,٩ مليون	٢٩,٢ مليون	–	–	–	–	–
(٣) بيت التمويل الكويتى Kuwait Finance House $	٤٨٢,٠١ مليون	٣٥٦,٨ مليون	–	٢٧,١٣ مليون	٢٧,٤ مليون	٥٠٨,٨ مليون	٢٩٦,٣ مليون	–	٣١,٠٩ مليون	٣٠,٩ مليون	–	–	–	–	–
(٤) المصرف الإسلامى ABC ABC Islamic bank البحرين $	–	–	–	–	–	١٦٨,٢ مليون	–	١١٠,٠١ مليون	٣,١٩٥ مليون	٣,٨١ مليون	٢٣٢,٣ مليون	–	١٨٠ مليون	٤,١٦٥ مليون	١١,٨٧مليون
(٥) شركة الراجحى للتمويل والاستثمار AL Rajhi Banking & Investment Corp $	–	–	–	–	–	١٠,١٤٨ مليون	٧,٢٩ مليون	٨,٦ مليون	٠,٣٠٧ مليون	٠,٣٧٦ مليون	١١,٤١٩ مليون	٨,٠٤ مليون	٩,٤١ مليون	٠,٣٤١ مليون	٠,٤ مليون
(٦) بيت البركة التركى للتمويل ALAbaraka Islamic Turkish House $	–	–	–	–	–	٤٠٥,٥ مليون	٣٥٦,٩ مليون	٢٤٤,٧ مليون	٨,٩ مليون	٨,٠٣ مليون	٦٨٨,٦ مليون	٦٥٥,٤ مليون	٦١٨,٦ مليون	١٤,٨ مليون	١٠,٩ مليون

(1) Exchange rate at 31 august 1999 1KD = 3.28 US Dollar
(2) The Exchange rate at 31 august 1999 1 US dollar = 3.75 SR
(3) Exchange Rate 31 Des.1999 1US Dollar = 542500 Turkish lira.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنك أو المؤسسة المصرفية	١٩٩٧					١٩٩٨					١٩٩٩				
	إجمالى الأصول	الودائع	الاستثمارات	الاتفاق	صافى الربح	إجمالى الأصول	الودائع	الاستثمارات	الأنفاق	صافى الربح	إجمالى الأصول	الودائع	الاستثمارات	الأنفاق	صافى الربح
(٧) المصرف الإسلامى الأول للاستثمار First Islamic investment Bank البحرين $	–	–	–	–	–	١٢٦,٩٨ مليون	٩,٨٢٧مليون	١٨,٥٨٥ مليون	٨,٥ مليون	١٢,٠٣ مليون	–	–	–	–	–
(٨) بنك فيصل الإسلامى البحرينى Faysal Islamic Bank of Bahrain $	٣٠٩ مليون	٥٩٧,٤ مليون	١١٠٤ مليون[٢]	٢٩,٢٣ مليون	١٦,٥ مليون	٢٨٩ مليون	٤٩٣,١مليون	١٢٢٨ مليون	٢٦,٠٦	٤ مليون	–	–	–	–	–
(٩) المؤسسة العربية المصرفية Arab Banking $ Corporation	–	–	–	–	–	٢٦,٠٦٤ مليون	٢١,٨٦ مليون	١٣٧ مليون	٤٢٧ مليون	–	٢٤,٣٥٨ مليون	١٩,٩ مليون	١٥٤ مليون	٤٢٩ مليون	–
(١٠) الفيصل للتمويل (سويسرا) $[٣] Fasial Finance	–	–	–	–	–	٣٢,٩١ مليون	–	٧٢٧ مليون	٥,٨ مليون	١,١٣ مليون	٣٨,٤٨ مليون	–	٧٤٠ مليون	٤,٣٨ مليون	١,٥٦ مليون
BIMB Holding Berhad (١١) ماليزيا $	–	–	–	–	–	٥,٦٩ مليار	٣,٧٢ مليار	–	٢٢٩,١ مليون	٢٣,٦٤ مليون	٦,٩٩ مليار	٥,٦٢ مليار	–	١٨٣,٧ مليون	١٠٢,٤ مليون

المصدر : التقارير المالية لتلك المؤسسات والمصارف لسنوات ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ،

١- الأرقام الموجودة هى أرقام الستة أشهر الأولى من خلال التقارير المالية للبنك لسنوات ١٩٩٧، ١٩٩٨ .

2- 1US Dollar = 148.5 Y.R. at the Exchange rate of 1998.
3- Exchange rate at 31 august 1999 1KD = 3.28 US Dollar
4- the Exchange rate at 31 august 1999 1 US dollar = 3.75 SR

(4) Deposits from Non Banks.
(5) conclude the restricted investment accounts.
(1) Foreign Exchange Rate 31 Des.1999 : 1 US dollar = 1.5982 CHF

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- Exchange Rate 31 Des.1999 1US Dollar = 542500 Turkish lira .
6-Deposits from Non Banks.
7-conclude the restricted investment accounts.
8- Foreign Exchange Rate 31 Des.1999 : 1 US dollar = 1.5982 CHF

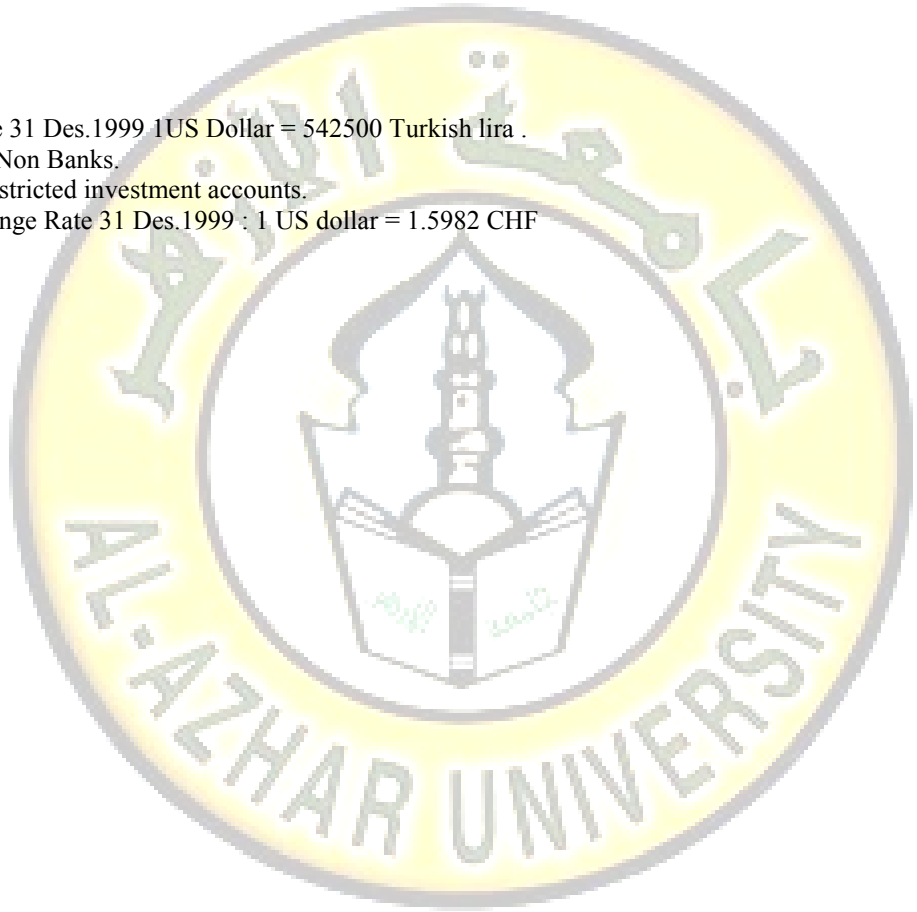

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢)
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية
للفترة (١٩٨٥ – ١٩٩٨)

بالمليون دولار

	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨
شرق آسيا والمحيط الهادي														
اندونيسيا	٣٦٩	٣١٧	٤٥٨	٦٥٥	٧٥٩	١١٩٠	١٦٠٧	١٩٣٧	٢٢٣٩	٢٣١٣	٤٤٠٠	٦١٩٤	٤٦٧٧	-
ماليزيا	٨٢٧	٦٠٠	٥٠٣	٨١٨	١٨٥٧	٢٥٤٠	٤٣٣٤	٥٦٤٩	٥٥٩٤	٤٧٦٩	٥٨٧٠	٥٠٧٨	٥١٠٦	٥٠٠٠
أوروبا وآسيا الوسطى														

AL-AZHAR UNIVERSITY
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨
البانيا	–	–	–	–	–	–	–	٢٢	٦٥	٥٨	٧١	٩٠,١	٤٨	٤٥
أذربيجان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٢	٣٣٠	٦٢٧	١١١٥	١٠٢٣
قازاقستان	–	–	–	–	–	–	–	١٠٩	١٦٨	٢٠٣	٢٨٧	٩٦٤	١٣٣٧	١٣٢١
طاجيكستان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١١	١٥	١٦	٢٠	١٨
تركيا	١١٨	١٥٣	١٣٧	٤٠٢	٧٣٨	٧٤٥	٨٧٨	٩٢٠	٧١١	٦٦٧	٨٩٦	٧٢٢	٨٠٥	٩٤٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الجزائر	–	٧	٤	١٥	١٣	٠	١٣	١٣	١٧	٢٠	٥	–	–	–
البحرين	١٢١	-٣٩	-٤٣	٢٥٢	٢٠١	-٤	-٨	-١٠	-٦	-٣٤	-٢٧	–	–	–
مصر	٣٧	١٠٩	٧٠	١١٣	١٠٥	١٩٢	٢٥٣	٤٩٤	٢٣٥	٢١٣	٣٤٤	٩٣١	٩٤٢	٨٧٢
إيران	-٤٥	-١٣٧	-٣٦٦	٦٩	-٢١	-٣٩٤	٢٥	-١٨٥	-٥٦	٢	١٧	٢٦	٥٣	٢٤
العراق	٠	٢	١٥	٠	٣	٠	-٣	-١	١	٠	٠	–	–	–
الأردن	٣٠	٢٨	٤٧	٢٧	-١	٤١	-١٣	٤٥	-٣٨	٣	٤٤	١٦	٣٦١	٣١٠
لبنان	٨	١٣	١	٠	٢	٧	٢	٤	٧	٨	٣٥	٨٠	١٥٠	٢٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨
ليبيا	١٤٢	-٢٣١	-١٢٦	١١١	١٣٩	١٧٣	١٦٣	١٧٩	٨٨	٩١	-	-	-	-
المغرب	٢٤	١	٧١	٩٦	١٨٦	١٨٠	٣٤٤	٤٦٠	٥٤٩	٦٠٤	٢٩٣	٥٠٧٨	٥١٠٦	٥٠٠٠
عمان	١٩٢	١٧٢	٤٢	١٠٤	١٢٥	١٥٤	١٦٢	٩٥	١١١	١٤٣	١٥٢	٧٥	٥٣	١٠٦
السعودية	٢٩٨	٥١	٤٨٩	-٩٤	-٢٢	٢٠٢٩	١٧٣	-٨٦	١٥٣١	٣٨٤	-١٩٠٠	-	-	-
سوريا	٤٤	٨٠	٨	١٣٨	٨٢	٧٧	٦٧	٧٣	١٩٧	١٥٧	٦٦	٨٩	٨٠	٨٠
تونس	١٢٩	٧٧	١٠٩	٦٩	٨٨	٨٣	١٣٧	٥٧٣	٦٢٨	٤٧٤	٢٦٧	٢٣٨	٣٣٩	٦٥٠
اليمن	٤	٧	١	٠	٠	-١٤٣	٣٦٢	٧٨٤	١٠٠٩	١٩	٠	٠	٠	٠
جنوب آسيا														
بنجلاديش	٠	٣	٤	٢	٠	٣	١	٤	١٦	١٢	٢	١٤	١٤١	٣٠٨
باكستان	١٥٦	١٢٩	٢١١	٢٣٣	٢٦٦	٢٧٩	٣٦٥	٣٨٧	٤٦٠	٤١٤	٧٣٦	٩٣٩	٧٢٩	٥٠٠
أفريقيا وجنوب الصحراء														
بوركينافاسو	٤	-	-	-	-	-	-	-	-	١	٠	-	-	-
الكاميرون	٣٧٧	٢٣	١٤	٧٧	-٩٧	-١٢٣	-١٦	٣٢	٦	١١٥	١٠٣	٣٥	٤٥	٥٠

www.manaraa.com

	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨
غينيا	١	١	١٠	١٥	١٨	١٤	٢٠	٤٢	٢٢	٣	٣٣	٣٥	٩٠	٩٥
غينيابيساو	١	١	٠	١	١	٢	٠	٠	٠	١	١	١	٢	٠,٥
مالي	٣	-١٠	-٧	١	١٧	-٨	٤	-٩	-٢٢	٤٩	١٢	٨٤	٣٩	١٧
موريتانيا	٨	٦	٢	٢	٤	٨	٢	٩	١٨	٢	٣	٥	٣	٥
سيراليون	٧	-٣٧	-٧٢	٤٧	-٢٦	٢٥	٣٥	٩	-٧	-٨	-٤	١	٥	٤
الصومال	-١٧	-١	٤	٧٦	-٤٩	-٤٦	٧	٠	٣	٢	١	١	-	-
السودان	-٤	٠	٠	٠	٤	-	-	-	-	-	-	-	٩٨	٣٧١
توجو	٢٠	٨	٩	١٥	٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جزرالقمر	-	-	٩	٤	٤	-١	٣	١	٢	٢	٢	-	-	-

المصدر :

Source : The World Bank " Global Development Finance " countey tables , 2000 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com